دور الدولة في تعزيز التسامح واعمال العيش المشترك في الموصل

م.د. اكرام فالح الصواف
جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية
أ.م.د. سحر محمد نجيب البياتي
جامعة الموصل / كلية الحقوق

The role of the state in promoting tolerance and coexistence in Mosul

Lecturer. Dr. Ikram Faleh Al-Sawaf
Mosul University / College of Political Science
Assist. Prof. Dr. Sahar Muhammad Najib Al-Bayati
Mosul University / College of Law

المستخلص/ ان المجتمعات والدول معرضة في بعض الاوقات للمرور بظروف وأزمات نتيجة حروب او كوارث او نزاعات داخلية قد تطول مدتها او تقصر ومهما يكن مقدار الوقت او حجم واثار الظرف ,الا انه اذا كان التنوع المجتمعي سمة من سمات الدولة ,فأنها بعناصرها المكونة لها تستطيع التصدي لهذه المشاكل اذا ما استعملت قدراتها وإمكاناتها وعلاقاتها بالمجتمع الدولي بحكمة وسعت الى تعزيز مفاهيم التسامح والعيش المشترك من خلال عنصر الشعب اومن خلال اجهزتها كمديرية الدفاع المدني ومديرية شؤون العشائر او تشريعاتها المختلفة ,ولما كانت مدينة الموصل احدى المدن العراقية التي تتميز بالتنوع المجتمعي فان ما يتم تحقيقه من قبل الدولة على المستوى الوطني سيحقق اثاره على مستوى مدينة الموصل باعتبارها جزء من الكل العراق.وعليه قسمنا بحثنا الى مبحثين بينا في المبحث الاول الاساس الفلسفي والقانوني للتسامح والعيش المشترك ووضحنا في المبحث الثاني مفهوم التسامح والعيش المشترك وعوامل تحقيقهما. **الكلمات المفتاحية:** التسامح, العيش, الموصل

Abstract /Societies and countries are at times vulnerable to circumstances and crises as a result of wars, disasters or internal conflicts that may be prolonged or shortened, regardless of the amount of time, size or impact. However, if community diversity is a feature of the state, Which has used its capabilities and potential and its relations with the international community wisely and sought to promote the

concepts of tolerance and coexistence through the people, or through its agencies as the director of civil defense and the Directorate of Tribal Affairs or various legislation, and as the city of Mosul, Jtmaa, what is achieved by the state at the national level will achieve its effects on the level of the city of Mosul as part of the whole Iraq.so that divided our search to Pena in the first section mainly philosophical and legal tolerance and co-existence and , We explained in the second topic the concept of tolerance and co-existence and factors achieved

Keywords: tolerance, livelihood, Mosul

المقدمة: ان الاختلاف والتنوع المجتمعي هي من سمات الدول قديما وحديثا ,وكي تستقر وتنمو المجتمعات لابد لها من اعمال مفاهيم التسامح والعيش المشترك وتقبل الاخر المختلف سياسيا او دينيا او عرقيا واحترام اختلافه وقبول افكاره وعاداته وتقاليده وقبوله لكونه انسان حتى وان كان على خطأ, وقع اختيارنا لهذا الموضوع لأهميته التي تتجلى في تعزيز الامن والاستقرار في الدولة وسينعكس بأثاره الايجابية على تنمية وتطور وازدهار المجتمع بشكل عام والمجتمع الموصلي بشكل خاص , لان القول بغير ذلك يعني العودة الى ما قبل مفهوم الدولة اي بعبارة اخرى تقسيم وتنافر مكونات النسيج المجتمعي بشكل عام وبالذات في مدينتنا ومن ثم انهيار اهم عناصر الدولة اللازمة لقيامها وضمان استمراريتها كحقيقة فاعلة في حياة المجتمع ومن ثم يثار التساؤل التالي هل عمل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والتشريعات الاخرى على تعزيز التسامح والعيش المشترك؟ ومن ثم مدى تأثيرها على تعزيز هذه المفاهيم على مستوى مدينة الموصل ؟ ان المتعمق في دراسة وتحليل النصوص الدستورية سيجد دون ادنى شك الثغرات الدستورية التي وقع فيها المشرع الدستوري ,من خلال ادراجه لنصوص الغاية منها الرغبة في تحقيق المساواة بين اطياف الشعب المتنوعة, لكن المغالاة احيانا في المفاهيم قد يكون ذو نتائج سلبية سواء على كيان المجتمع ووحدة الدولة بشكل عام واستقرار محافظاته واقليمه بشكل خاص. لان المقصود بالمساواة التي تحقق العدالة هي المساواة النسبية وليست المساواة المطلقة اما فرضية البحث فتنطلق من بيان ان ما يتم تحقيقه على المستوى الوطني ينعكس بأثاره الايجابية والسلبية على المستوى المحلي ؟ ويهدف البحث الى بيان مفهوم التسامح والعيش المشترك واساسه الفلسفي والقانوني الى جانب بيان اهم العوامل التي يتحقق من خلالها. المبحث الأول: مفهوم التسامح والعيش المشترك واساسهما الفلسفي والقانوني. المطلب الأول: مفهوم التسامح والعيش المشترك. المطلب

الثاني: الأساس الفلسفي والقانوني للتسامح والعيش المشترك. المبحث الثاني: العوامل التي يتحقق من خلالها التسامح والعيش المشترك في مدينة الموصل. المطلب الأول: دور عنصر الشعب في تحقيق التسامح والعيش المشترك في مدينة الموصل. المطلب الثاني: دور السلطة السياسية في تحقيق التسامح والعيش المشترك في مدينة الموصل.

المبحث الاول

مفهوم التسامح والعيش المشترك واساسهما الفلسفي والقانوني.

سنبين من خلال هذا المبحث مفهوم التسامح والعيش المشترك، واساسه القانوني والفلسفي من خلال تقسيمه الى مطلبين نبين في المطلب الاول التعريف بالتسامح والعيش المشترك والعلاقة بينهما ونحدد في المطلب الثاني الأساس الفلسفي والقانوني كما يأتي:

المطلب الاول: التعريف بالتسامح والعيش المشترك والعلاقة بينهما / عرف التسامح لغة: بأنه مشتق من الفعل (سمح) –سمحا" وسماحا" وسماحة" ويقال سمح العود استوى وتجرد من العقد وانقاد بعد استصعاب (تسامح) في كذا: تساهل.(السماح): التسامح والتساهل.[١] اما اصطلاحا: فقد عرف وفق اعلان سنة١٩٩٥اعلان مبادئ بشأن التسامح الذي اعتمد المؤتمر العام لليونسكو بأنه:ا(احترام وقبول الاخر بكل مايرتبط به من ثقافة وحضارة وسلوك ودين وعرق وغيرها من الاختلافات بين الناس في عالمنا واعتبار التسامح ضرورة مهمة في الحياة سياسيا وقانونيا وليس مجرد فعل اخلاقي حميد وصفة فضلى تنشر السلام في العالم، وتساعد على احلال ثقافة السلم والتعايش محل ثقافة الحرب ورفض الأخر)[٢].كما عرفه البعض بأنه (السماح بحرية العقل او عدم الحكم على حرية الاخرين)[٣],وعرف كذلك بانه: (مسألة احجام عن التدخل في سلوك الاخرين ,بالرغم من عدم موافقتنا عليه من الناحية الاخلاقية ,مع القدرة على منع هذا السلوك)[٤]اما التعايش فمدلوله اللغوي يعني:(تعايشوا) عاشوا على الالفة والمودة ,ومنه التعايش السلمي, وعايشه عاش معه, والعيش معناه الحياة ,وما تكون به الحيلة من المطعم والمشرب والدخل[٥].تعايش (اسم)مصدر تعايش ,مجتمع طائفي يعيش اهله في

---

[١] مجمع اللغة العربية ,المعجم الوسيط ,مكتبة الشروق ,ط٤ ,٢٠٠٤ ,ص ٤٤٧.

[٢] ينظر: اعلان مبادئ بشأن التسامح لسنة ١٩٩٥.

[٣] د. علي عباس مراد ,فاتن محمد رزاق ,التسامح في بعض الحضارات القديمة, مجلة السياسة الدولية,العدد٢٢,سنة ٢٠١٢.العراق ,ص٤

[٤] محمد حسن محمد المزين ,دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم ,رسالة ماجستير ,كلية التربية, غزة ,فلسطين ,٢٠٠٩.ص١١٧.

[٥] مجمع اللغة العربية ,المعجم الوسيط ,دار احياء التراث العربي,ج٢,القاهرة , ص٦٣٩ -٦٤٠.

تعايش ووئام:يعيشون في تساكن وتوافق داخل المجتمع على الرغم من اختلافهم الديني والذهبي)[١] **اما اصطلاحا:** عرف التعايش ب(التقاء ارادة اتباع الاديان السماوية المختلفة في العمل من اجل ان يسود الامن والسلام العالم وحتى تعيش الانسانية في جو من الاخاء والتعاون على ما فيه الخير الذي يعم بني البشر جميعا من دون استثناء)[٢] وعرفه اخرون:(ان يعيش البعض مع البعض الاخر}.كما عرف التعايش بأنه: (هو ان تعيش مع الاخر والاخرين المخالفين لك فكرا واعتقادا وثقافة بقبول وسلم ودون ان يتعرض اي طرف للأخر بما يهدد السلم المحلي والعالمي)[٣].كما يعرف التعايش بأنه: (اجتماع مجموعة من الناس في مكان معين تربطهم وسائل العيش من اجل المطعم والمشرب واساسيات الحياة بغض النظر عن الدين والانتماءات الاخرى يعرف كل منهما بحق الاخر دون اندماج او انصهار)[٤](التعلم للعيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة ايجابية مع الأخر)[٥]ومن التعاريف اعلاه يمكن ان نتلمس العلاقة ما بين التسامح والعيش المشترك حيث ان انتشار مظاهر العنف والفوضى في العديد من المجتمعات العربية والاسلامية لايرجع ابدا الى الاختلافات والتنوعات العنصرية والمذهبية والعرقية الموجودة في تلك البلدان. وانما يرجع الى فشل التعامل مع تلك الخلافات وفق صيغ حضارية تجمع بين حقيقة الاختلاف التي لا يمكن نكرانها وبين ضرورة العيش المشترك. وبالعودة لمفهومي التسامح والتعايش نلاحظ بأنها وجهان لعملة واحدة وهما يدعوان الى التساوي في حقوق المواطنة بالنسبة للافراد الذين ينتمون الى ديانات مختلفة فألعلاقة طردية بينهما اذ بألتسامح يتولد العيش المشترك وينمو ويستمر فكلما استمر التسامح ونما كلما توطد العيش المشترك وقويّ.

المطلب الثاني :الأساس االفلسفي والقانوني للتسامح والعيش المشترك/ سنبين من خلال هذا المطلب اساس التسامح والعيش المشترك وذلك في ثلاث مطالب نبين في المطلب الاول الاساس الفلسفي ونحدد في المطلب الثاني الاساس القانوني وذلك كالاتي:

---

[١] معجم المعاني الجامع ,تاريخ الزيارة٢٠١٨/٣/١٨ متاح على الموقع www.almaany.com .

[٢] د. عبد العزيز عثمان التويجري, الاسلام والتعايش بين الاديان في افق القرن ٢١,منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ,ط٢ ,الرباط,٢٠١٥ ,ص١٣.

[٣] مفهوم العيش ومفهوم التعايش مقال متاح على الموقع .www.azyad.word press.com.

[٤] نقلا عن صبحي افندي الكبيسي ,عبدالله حسن الحديثي ,الوسائل الاقتصادية في التعايش مع غير المسلمين في الفقه الاسلامي ,مجلة مداد الاداب ,العدد ٣ ,ص ٣٢٤.

[٥]عبد السلام حمود غالب ,اثر الحوار في التعايش مع الاخر ,الحوار المتمدن , الموقع.www.ahewar.org. الموقع.www.ahewar.org.

الفرع الاول: الاساس الفلسفي للتسامح والعيش المشترك/ يمكن بيان الاساس الفلسفي للتسامح والعيش المشترك من خلال تسيم ذا المطلب الر فرعين نبين في الاول الاساس الفلسفي في الشريعة الاسلامية ونتطرق في الثاني الى اراء الفقهاء وكما يأتي:

اولاٍ: الشريعة الاسلامية نجد الاساس الفلسفي للتسامح والعيش المشترك في الشرائع الدينية المختلفة ومنها الشريعة الاسلامية، حيث حرص النبي الكريم على توطيد العلاقات بين المسلمين وسكان المدينة من اليهود في المدينة المنورة وعلى الرغم من علم النبي عليه الصلاة والسلام بكيد اليهود الا انه اسس تعامله معهم على قاعدة التسامح. كما ان المسلم مأمور في تعامله مع المسلمين بأن يكون سمحا في بيعه وشرائه وفي عفوه عمن اساء اليه او ظلمه. ومن اروع صور التسامح التي مثلها تاريخ الاسلام عندما حرر صلاح الدين الايوبي فلسطين اذ عامل اهلها بالحسنى والتسامح على الرغم من ان الصلبين عندما دخلوا القدس قتلوا الالاف من المسلمين ظلما وعدوانا ,وفي الدلالة على مبدا التعايش في الاسلام اشار البعض لقوله تعالى: (قل يأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم)[1], وقد اقر الاسلام المبادئ الاتية:[2]

١- الحرية الدينية لغير المسلم في قوله تعالى: (لا اكراه في الدين).

٢- احترام بيوت العبادة, وما يؤكد ذلك هو بقاء دور واماكن العبادة لغير المسلمين من اليهود والمسيحيين الى يومنا هذا في معظم ديار الاسلام.

٣- حسن الخلق ,حيث يطلب الاسلام من المسلم ان يعامل الناس جميعا بأنسانية بدءا" من الأسرة متمثلة" بالإحسان الى الوالدين المشركين الى الاحسان الى الاقارب والاصحاب والجيران و وحسن معاملة الاسير الغير مسلم نستشهد بقول نبي عليه الصلاة والسلام:(من ظلم معاهدا او انتقصه حقا او كلفه فوق طاقته او اخذ منه شيئا" بغير طيب نفس منه , فأنا حجيجه يوم القيامة).وقوله عليه الصلاة والسلام:(من اذى ذميا" فقد اذاني فقد اذى الله).

٤- التعامل المالي, قررت الشريعة الاسلامية لغير المسلم الحقوق والواجبات نفسها التي منحتها للمسلم فقد ساوت ما بين المسلمين وغير المسلمين ,حيث اجاز الاسلام التعامل

---

[1] د. عبد العزيز التويجري ,الاسلام والتعايش بين الاديان في افق القرن ٢١ومنشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ,ط٢,الرباط ,٢٠١٥ ,ص٢٢.

[2] المصدر نفسه ,ص٢٥.وبالمعنى نفسه ينظر: د. سيف راشد الجابري ,دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري ,ط١ ,دبي ,٢٠٠٨.ص٨,٩. حقوق الانسان في الاسلام ,

الكامل في اغلب المجالات ومنها التعامل المالي مع غير المسلمين , وهذا ما عزز تواجد غير المسلمين في احضان المجتمع الاسلامي طوال قرون عديدة ينعمون بالأمان والعدل والحرية الدينية والمشاركة في امور الحياة المختلفة الى جانب المسلمين.

ثانياً: اراء الفقهاء كما نجد التسامح عند رواد الفكر الليبرالي حيث ولدت كلمة التسامح في القرن السادس عشر ابان الحروب والصراعات الدينية التي عرفتها اوربا ما بين الكاثوليك والبروتستانت وانتهى الكاثوليك بالتسامح مع البروتستانت وبشكل متبادل، وفي القرن التاسع عشر انتشر التسامح ليمثل مجال الفكر وحرية التعبير نتج هذا التحول بعد فترة طويلة من الصراعات الدينية التي عاشتها دول اوربا في المانيا وهولندا وانجلترا واسبانيا وفرنسا. حيث كان الكاثوليك يرفضون التسامح ازاء الاجتهادات الدينية ويعدون التسامح بدعة ,مما دفع جون لوك منذ سنة ١٦٨٩الى كتابة رسائله في التسامح ضمنها موقفه العلماني الداعي الى فصل الدين عن الدولة.[١] ويبدو من ذلك ان التسامح ولد كرد فعل على التعصب والصراعات الدينية والعقائدية ما بين الكاثوليك والبروتستانت. اما فولتير في حديثه عن التسامح قائلا(انه نتيجة لكينونتنا البشرية اننا جميعا نتاج الضعف ,كلنا هشون وميالون للخطأ, لذا دعونا نسامح بعضنا البعض بشكل متبادل. وذلكم هو المبدأ الاول لقانون الطبيعة) فهو يرى ان التسامح المبدأ الاول لحقوق الانسان كافة.[٢] **ويبدو ان فولتير اراد الاشارة الى ان الخطأ والاختلاف من خصائص الطبيعة البشرية التي لا يمكنها الانعزال لذا فأن التسامح هو شرط للتعايش بين الفرقاء دينيا وسياسيا واجتماعيا وقوميا** كما نجد التسامح في مؤلفات {جون ستوارت ميل} مثل كتابة {عن الحرية }سنة {١٨٥٩} وجعل من التسامح احد مستلزمات الحرية. كما ان كارل بوبر في كتابه {المجتمع المفتوح واعداؤه} اشار اذا كنا متسامحين حتى مع المتعصبين ولا ندافع لصد هجماتهم فأن ذلك سيقضي على التسامح وأن دل ذلك على شي فأنه يدل على ضرورة وضع حدود للتسامح للحفاظ عليه.[٣] **ويبدو ان كارل بوبر قصد ان التسامح لا يعني التساهل المطلق او التنازل امام نزاعات التعصب والعنف ,كما نجد من تلك الآراء ,ان فكرة التسامح كانت وليدة حاجة نابعة من المجتمعات الاوربية والتنوع الديني والثقافي والصراعات التي مرت بها.**

---

[١] عبد الحسين شعبان ,في مفهوم التسامح واشكالاته ,الشبكة العربية للتسامح, مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ,٢٠٠٨,ص٨.

[٢] عبد الحسين شعبان، المصدر السابق, ص٨.

[٣] التسامح والحرية وحقوق الانسان ,مقال متاح على الموقعwww.arab-csr.org..

الفرع الثاني: الاساس القانوني للتسامح والعيش المشترك/ يمكن ان نبين في هذا الفرع الاساس القانوني للتسامح من خلال تقسيمه الى النقاط الاتية: **اولاً: الاساس الدولي** يمكن ان نقسم الاساس الدولي للتسامح والعيش المشترك الى اتجاهين كما يأتي:

الاتجاه الاول: يتمثل بالإشارة الضمنية للتسامح ونقصد به الاعلانات والمواثيق الدولية والمؤتمرات لحقوق الانسان التي تقر بالحق بالحرية وضمان احترامها فهي تنص بشكل ضمني على التسامح بحق كل شخص في ان يتمتع بحريته في الراي والاعتقاد.مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي نص على:(يولد الناس احرار متساوين في الكرامة والحقوق,وقد وهبو عقلا" وضميرا وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخلاء).[١]والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ,وكذلك المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتميز العنصري وكره الاجانب وما يتصل بذلك من تعصب[٢].

الاتجاه الثاني: يتمثل بالأشارة الصريحة للتسامح منها:قرار الجمعية العامة بأعلان سنة {٢٠٠١}سنة الامم المتحدة للحوار بين الحضارات الذي يميز التسامح واحترام التنوع من اجل مواجهة التحديات التي تواجهها البشرية والتي تهدد القيم المشتركة وحقوق الانسان واشارت في قرار بضرورة اعلان مبادئ بشأن التسامح [٣], وقد كرس ذلك بالفعل من خلال اعلان مبادئ الخاص بالتسامح الذي صدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بباريس سنة {١٩٦٥}اليونسكو ,الذي اشار الى اهمية التسامح بأعتباره امر جوهري في وقتنا الحاضر اكثر من اي وقت مضى ,فيجب اعماله على مستوى الاسرة والمجتمع المحلي ,ومضاعفة الجهود لتعزيز التسامح من كل اجهزة الدولة سواء في المدا رس او الجامعات او وسائل الاعلام ,فضلا" عن التدابير التي تتخذها الدولة لضمان التساوي في الحقوق والكرامة بين ابناء المجتمع كلما اقتضى الامر[٤], كما نص الاعلان الخاص بالقضاء على جميع اشكال التعصب والتميز القائم على اساس التمييز بسبب الدين او المعتقد لسنة ١٩٨١ على:(انه من الجوهري تعزيز التفاهم والتسامح والاحترام في الشؤون المتصلة بحرية الدين والمعتقد) [٥].

---

[١] م(١) ,الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨.

[٢] ينظر المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز,وكره الاجانب ,وما يتصل بذلك من تعصب ,٢٠٠١/٩/٨.

[٣] قرار الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة ,رقم ٢٢/٥٣ في تشرين الثاني /١٩٩٨.

[٤] ينظر: م(٣) من اعلان مبادئ بشأن التسامح ,المؤتمر العام لليونسكو ,الدورة ٢٨,باريس ,١٩٩٥/١١/١٦.

[٥] ينظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٦/٥٥ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨١,اعلان بشأن القضاء على جميع اشكال التعصب والتميز القائمين على اساس الدين او المعتقد.

ثانياً: الاساس الدستوري للتسامح والعيش المشترك عرف البعض الدستور بأنه: (مجموعة القواعد القانونية التي تحدد في نظام حر السلطات العامة وحقوق الافراد)[١]وعرف كذلك بأنه: (وثيقة قانونية الشكل لكنها سياسية المضمون تتعلق برسم الحدود السياسية بين السلطات وتتناول حقوق وحريات المواطنين الاساسية)[٢] **وعليه فأن الدساتير تنظم العلاقة بين السلطات وتصون حقوق الانسان وحرياته التي يأتي من ضمنها تأكيدها على احترام التنوع الديني والعرقي والثقافي والاجتماعي وتكافؤ الفرص والمساواة بين جميع ابناء الشعب مهما كانت لغتهم اودينهم او جنسهم او انتماءاتهم والتي تؤسس للتسامح الذي يعزز العيش المشترك بين المختلفين. فالدستور ينظم الحياة على مختلف الاصعدة وهو مرجع كل تشريعات الدولة فالكل سيعمل تحت ظله سواء كانت سلطات او افراد طبقا لمبدأ سمو الدستور.**

من خلال الاطلاع على ديباجة دستور العراق لسنة {٢٠٠٥} نجد بأنها اشارت الى التسامح ضمنيا من خلال ذكرها (فسعينا يد بيد، وكتفا بكتف،لنصنع عراقنا الجديد , عراق المستقبل من دون نظرة طائفية ولا نزعة عنصرية ولا تميز ولا اقصاء).ونصت الفقرة الثانية من نفس الديباجة(يضمن هذا الدستور كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كألمسلمين والأزديين والصابئة المندائين).[٣] كما نجد نصوص كثيرة في الدستور تدعو الى التسامح والعيش المشترك ضمنينا نذكر من ذلك: (يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي, كما يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية ,كالمسيحيين ,والأزديين ,والصابئة المندائين) (حظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي..)ونص على(العراقيون متساوون امام القانون دون تميز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الراي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي)[٤]

كما نص على ان تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني كما يأتي: (اولا- اتباع كل دين او مذهب احرار في: أ- ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر

---

[١] نقلا عن د. حسان شفيق العاني ,الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ,بغداد ,١٩٩١,ص١٠٥.
[٢] د. علي الصاوي ,القاموس البرلماني العربي ,الهيئة المصرية العامة للكتاب ,القاهرة ,٢٠١٣,ص١٣٤.
[٣] ينظر: ديباجة دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
[٤] ينظر: المواد (١٤,٧,٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

الحسينية..... ثانيا – تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها.[١]هذا واشار الدستور الى ضمان الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان ,والكلدان والاشوريين وسائر المكونات الاخرى).[٢]بالإضافة الى مواد اخرى من الدستور مثل المواد:{١٥، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٩، ٣٧، ٣٨، ١٢٥}.

ويبدو من خلال ما تقدم الموقف الايجابي للدستور في تعزيز التسامح والعيش المشترك ولو ضمنيا" مما مهد لاستمرار العيش بين المختلفين ولكن ما يؤخذ على الدستور ايراده بعض النصوص وان كان يهدف منها تأسيس العيش المشترك بين المختلفين الا انه كما نعلم ان مبدأ المساواة لا يقصد منه المساواة المطلقة وانما المساواة النسبية القائمة على الكفاءة والخبرة, فمثلا نص الدستور على ان القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية تتكون من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها دون تميز او اقصاء [٣]فضلا عن تهميشه لدولة المواطنة وتأكيده على دولة القوميات من خلال النص على ان (العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب)[٤] كما يمكن الاشارة الى ان تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا في أعضائها دليل على تكريس التشتيت وتأسيس للمحاصصة والطائفية.([٥]) ويبدو من مما تقدم انه رغم سعي المشرع للتأسيس للعيش المشترك الا انه لم ينجح في بعض النصوص التي تقود حتما الى التشتيت بين وحدة واندماج المختلفين في الدولة الواحدة.

المبحث الثاني

العوامل التي يتحقق من خلالها التسامح والعيش المشترك في مدينة الموصل

ان العناصر التي تتكون منها الدولة هي ثلاثة (شعب واقليم وسلطة سياسية). ومايهمنا هنا هو عنصر الشعب والسلطة السياسية , اللذين يلعبان دورا مهما لتحقيق التسامح والعيش المشترك وعليه سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نبين في المطلب الاول دور عنصر الشعب في تحقيق التسامح والعيش المشترك ونحدد في المطاب الثاني دور السلطة السياسية في تحقيق التسامح والعيش المشترك وكالاتي:

---

[١] ينظر: المواد (٤٢,٤٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢] ينظر: م (١٢٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٣] ينظر: م(١٩) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٤] ينظر: م(٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٥] ينظر: م (٩٢) ف (٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، وينظر بالمعنى نفسه ، م (٦) من قانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢١ التعديل الأول الأمر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ قانون المحكمة الاتحادية العليا.

المطلب الاول: دور عنصر الشعب في تحقيق التسامح والعيش المشترك في مدينة الموصل

يمكن تعريف الشعب بانه تلك الجماعة البشرية التي تتكون من مجموعة من الافراد تتوافر لديهم الرغبة في العيش المشترك في ظل نظام سياسي داخل اقليم الدولة.[١]

وعوامل العيش المشترك تتمثل بتحقق الوحدة في احدى العناصر الاتية:{١ـ اللغة ٢ـ الدين ٣ـ التقاليد ٤ـ الاماني المشتركة٥– التاريخ }.حيث لا يلتزم توافر كل هذه العوامل مجتمعة لقيام ركن الشعب بل يكفي توافر بعضها على النحو الذي يلزم لقيام تلك الرغبة في العيش المشترك كما يلزم ان تنضوي تلك الرغبة في العيش المشترك بالانضواء تحت نظام سياسي معين.[٢]

ويبدو مما تقدم ان الرغبة في العيش المشترك تعتبر احد مقومات بناء الدولة فإذا انهدمت عوامل العيش المشترك فشلت الدولة. ومن ثم كي نحافظ على بقاء الدولة ينبغي تغذية العوامل التي دعت الفرد الى الرغبة في العيش المشترك وتقويتها سواء من حيث اللغة او التقاليد أو الدين او الاماني المشتركة وانا اعول على اللغة والاماني المشتركة والتاريخ لأنها لا تؤثر على الدين والتقاليد, فألاماني المشتركة ممكن ان تكون في بناء دولة القانون القادرة على حماية الحقوق والحريات داخليا ودوليا بل وحتى اللغة هي عامل مهم للعيش المشترك حيث كانت اللغة وماتزال احدى نقاط الخلاف الرئيسة في الدول ذات التنوع اللغوي , ولاسيما فيما يتعلق بدورها في عملية بناء القومية للدولة. فأحيانا" تتبنى الدولة سياسة بناء قومية احادية اللغة والتي واجهت صعوبات وتعقيدات شديدة بسبب الاعتراف بان الاشخاص الذين ينتمون الى الاقليات بوصفهم مواطنين لهم حقوق ثقافية ,منها حق اختيار اللغة.وفي وقت اخر نلاحظ بان هذه الدول نفسها او دول غيرها تتبنى سياسة ثنائية اللغة او تعددها ومع تزايد ادراك الصلة الموجودة بين اللغة والتنمية ولاسيما من ناحية امتلاك المعرفة العلمية ولأغراض التنمية الاقتصادية يجدر بنا ان نعالج الاشكالية الاتية كيف اثرت سياسة اللغة في الوحدة القومية والترابط الاجتماعي والاستقرار السياسي وتحقيق العيش المشترك بين ابناء المجتمع الواحد وفي هذا المجال لابد ان نبين معنى اللغة:

---

[١] د. عبد الكريم علوان ,النظم السياسية والقانون السياسي ,دار الثقافة للنشر ,عمان ,٢٠٠٦,ص١٢. وبالمعنى نفسه ينظر د.عبد الغني بسيوني عبدالله ,النظم السياسية ,الدار الجامعية ,بيروت ,١٩٨٤ ,ص١٩.

[٢] د. ابراهيم عبد العزيز شيحا ,النظم السياسية الدول والحكومات ,منشأة المعارف ,الاسكندرية ,٢٠٠٦,ص١٨.

فقد عرف اللغوين القدماء ومنهم الامام ابن جني اللغة بأنها:(اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم) [١] , كما عرفت بأنها:(عبارة عن رموز صوتية لها نظم متوافقة في التراكيب والالفاظ والاصوات ,وتستخدم من اجل الاتصال والتواصل الاجتماعي والفردي).وعرفت بأنها:(نظام يتواصل به الافراد داخل المجتمع وفقا" لاتفاق عرقي اصطلاحي يسهل من عملية الاتصال والتواصل بين افراد المجتمع الواحد) [٢].

وعليه ان تهميش واضعاف اهمية دور اللغة يعد مساسا بكيان الانسان وتحطيم هويته وقد ربط علماؤنا القدامى بين قوة الامة وقوة لغتها فقال الامام ابن حزم: (انما يفيد لغة الامة علومها واخبارها قوة دولتها ونشاط اهلها وان اللغة يسقط اكثرها بسقوط اهلها ودخول غيرهم عليهم.....).وقد فطن الاستعمار الى اهمية اللغة في تمزيق هوية الشعوب المغلوبة فوجه جهوده الى تدمير اللغة التي لها الاثر البالغ في تدمير الهوية. وتولد الشعور بعدم الانتماء مما يضعف قوة الشعب.[٣]

ومن هذا المنطلق فأن الحديث عن مشكلة اللغة في اي بلد لا يعد من قبيل المواضيع الفلسفية , وانما هو امر مهم يرتبط بتقوية الشعب الذي هو أحد عناصر الدولة كما أسلفنا أنفا" ضد من يخطط بسوء نية اوعن جهل لتفتيت وحدته ولحمته عن طريق تمزيق لغته وأفناها وحصرها في عرق او طائفة معينة دون اخرى ومن ثم القضاء على التواصل بين ابناء الشعب الذي يعد احد دعائم الاستقراروتنبع اهمية اللغة الرسمية (الوطنية) من وظائفها وسماتها نذكر منها:[٤]

١- الحفاظ على الهوية الوطنية.

٢- تحقيق التسامح والعيش المشترك الذي يعزز السلام في الدولة.

٣- التواصل بين الطوائف المختلفة لغويا".

٤- تحقيق التعاون والتكامل المطلوب لإنجاح اي مجتمع في ظل سياسة تعليمية موحدة.

٥- وسيلة من وسائل التعبير عن الفكر والمشاعر.

---

[١] ابو الفتوح عثمان ابن جني ,الخصائص ,ج١,تحقيق عبد الحكيم محمد ,المكتبة الوقفية ,(ب-ت),ص٤٤.

[٢] صبرينة مزياني ,علاقة اللغة بالمجتمع واشكالية التواصل اللغوي في المجتمع ,بحث منشور على الموقع www.democraticac.de.

[٣] د. نورة صالح ,اللغة والهوية ,بحث منشور على الموقع www.alarabiahconfernce.org.

[٤] د. صفوت علي صالح ,محاضرات في علم اللغة العام ,٢٠١٤,(ب-م) ,ص٢٩,٣٣.

في ظل تعدد وظائف اللغة الرسمية (الوطنية) وتعاظم اهميتها لتحقيق العيش المشترك والاستقرار والتواصل فالسؤال الذي يطرح هنا هل نظمت دساتير الدول ذات التنوع اللغوي مسألة اللغة الرسمية (الوطنية) ؟ وفي سعي المشرع الدستوري من خلال مبادرته للحفاظ على وجود اللغة الام بكل الطوائف اغفل دون قصد منه الاهتمام باللغة الرسمية الوطنية الموحدة بوصفها اداة للتواصل بين ابناء القوميات المتنوعة اللغة الامر الذي سيؤدي الى ان ينشا جيل ربما يستخدم اللغة الانكليزية كوسيلة للتواصل بين ابناء الشعب مما يؤثر بصورة سلبية حتى على اللغة الام لكل قومية حيث يبدأ بهجر لغته الام والاستعاضة عنها باللغة الانكليزية. ومن ثم يصبح اتقان اللغة الانكليزية اداة تهجير للأجيال الشابة لإيجاد فرص عمل فعلى سبيل المثال في الفلبين ترجع اسباب اعادة توجيه النظام التعليمي في الفلبين بحيث تكون الهيمنة للغة الانكليزية باعتبارها ضرورة اقتصادية لحل مشكلة عدم قدرة الدولة على توفير عدد كاف من الوظائف لألاف الخرجين سنويا.[١]

في العراق بموجب القانون الاساسي لسنة (١٩٢٥) على الرغم من السماح للأقليات بالتعلم بلغتها الا انه جعل اللغة الرسمية هي اللغة العربية اي حافظ على هوية اللغة الوطنية. [٢]

اما بموجب دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) استخدم المشرع الدستوري لغتان رسميتان هما اللغة العربية والكردية فيتم بواسطتهما اصدار الجريدة الرسمية ,والتكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب ومجلس الوزراء والمحاكم والمؤتمرات الرسمية بأي من اللغتين فتح مدارس باللغتين واية مجالات اخرى مثل الاوراق النقدية وجوازات السفر والطوابع. الى جانب اعتبار اللغة التركمانية والسريانية لغتان رسميتان اخريان في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية ,فضلا عن النص بحق كل اقليم او محافظة اتخاذ اية لغة محلية اخر اخرى لغة رسمية اضافية بعد موافقة غالبية سكانها على ذلك باستفتاء عام ,علما ان المشرع الدستوري ضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الام كالتركمانية والسريانية والارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية او بأية لغة اخرى في المؤسسات الخاصة.[٣]

ويفهم من ذلك ان الاستمرار بأتباع هذا النهج الذي يظن لاول وهلة انه تحقيق لمبدأ المساواة ولكن في مضامينه كلمة حق يراد بها باطل سيؤدي الى نشوء جيل لا يملك لغة

---

[١] لي هوك اغوان , ليو سيريادياتا,اللغة والقومية والتنمية في جنوب شرق اسيا ,ترجمة ياسر شعبان ,ابوظبي,٢٠١١,ص٣١-٣٣.

[٢] ينظر: المواد(١٦,١٧)من القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥.

[٣] ينظر: م (٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

للتواصل بين ابناء شعبه الامر الذي يتهالك معه الحس والشعور الوطني بالانتماء الى الدولة الموحدة.

بينما دساتير عربية كالأردن دستور (١٩٥٢) ومصر بموجب دستور(٢٠١٤) نصت على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية على الرغم من التنوع اللغوي بين فئات الشعب.بل اكد المشرع الدستوري المصري على ان مادة اللغة العربية ومادة التاريخ الوطني بكل مراحله مواد اساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص.[١]

ودساتير دول اجنبية مثل الهند فقد مرت اللغة الرسمية بمرحلتين بعد وضع الدستور المرحلة الاولى ولمدة ١٥ سنة فان اللغة الرسمية هي الانكليزية اما بعد انتهاء هذه المدة فانه يتم استخدام اللغة الهندية كلغة رسمية في عموم الهند كونها لغة الاغلبية على الرغم من ان شعب الهند باختلاف مناطقه الجغرافية يتحدث حوالي ٥٠ لغة غير رسمية.[٢]وكذلك الصين الشعبية اعتمدت على لغة رسمية وهي لغة مندرين التي يتكلم بها اغلبية السكان على الرغم من وجود عدد كبير من اللغات مثل (وو ,كن ,مين,شيانغ , لغة كانتونية.....).[٣]

وفي كندا بموجب الدستور الكندي فأن اللغة الانكليزية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان للدولة الان ان المشرع الكندي تنبه على اهمية اللغة كوسيلة للتواصل واستقرار التعامل بين ابناء الشعب فتبنى سياسة التعليم بلغتين فتدرس اللغة الانكليزية فيفي المناهج الدراسية في كيوبك التي تتكلم اللغة الفرنسية وكذلك ادخلت اللغة الفرنسية في المناهج الدراسية في المناطق التي تتكلم اللغة الانكليزية الى جانب منح الحرية للسكان الاصليين في كندا لاستخدام لغتها وممارسة تقاليدها.[٤]ويعد مكون الملايو احد المكونات الاثنية للشعب الماليزي اذ يمثل نصف عدد سكان ماليزيا فهو يمثل الاغلبية لذا عدت لغته اللغة الوطنية في ماليزيا الى جانب الحفاظ على حرية الفئات الاخرى في ممارسة لغتها وثقافتها وديانتها.[٥] **وفي ضوء هذه الطروحات ندعو المشرع الدستوري العراقي تبني خيار لغة رسمية وطنية واحدة مستلهمين من شعار مشروع برادلي عن الهوية الوطنية في الولايات المتحدة الامريكية لسنة(٢٠٠٧)**

---

[١] ينظر: م(٢٤)من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.وينظر:م(٢)من دستور الاردن لسنة ١٩٥٢.

[٢] ينظر:المواد (٣٥٠/ا,ب-١٢٠-٣٥١) من الدستور الهندي لسنة ١٩٤٩.

[٣] ينظر:سميحة ناصر خليف ,عدد اللغات في الصين ,مقال منشور في ٢٠١٧/١٢/٢٦ على الموقع www.mawdoo3.com.

[٤] ينظر:م(١٦) من الدستور الكندي لسنة ١٨٦٧.وبالمعنى نفسه ينظر:د. ندى عبد المجيد الانصاري ,سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق ,الندوة العلمية لجامعة بغداد ,٢٠١٠,ص٤٠.

[٥] المصدر نفسه ,ص٤٠.

الذي نص على: (ما يجمعنا اكبر بكثير مما يفرقنا) انطلاقة لتحقيق السلام والتواصل في بلد موحد قوي ,لان اللغة هي وعاء يستوعب كل المجموعات العرقية المختلفة.

المطلب الثاني:دور السلطة السياسية في تحقيق التسامح والعيش المشترك في مدينة الموصل/ اما ما يتعلق بالسلطة السياسية ودورها في تحقيق التسامح والعيش المشترك فيمكن ان يتم من خلال قيام الدولة القانونية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات لأنه من نتائج هذا المبدأ:منع استبداد الحكام وحماية الحريات والحقوق وقيام مبدأ المساءلة والمحاسبة للمسؤولين. من خلال الرقابة البرلمانية للحكومة عن طريق السؤال والاستجواب لأعضاء الوزارة ومساءلة اعضاء البرلمان عند الاخلال بواجباتهم النيابية،وهذا يحقق مراكز قانونية أمنة فمن يخطئ يحاسب.[١] كما ان النص في الدستور والقانون على الحقوق والواجبات دون تميز بسبب الجنس او اللغة او الدين يعد احدى الركائز الاساسية في الامن والسلام الاجتماعي حيث ان من اثار هذا التخصيص والعمل به:

١. النهوض بالمجتمعات والشعور بالطمأنينة.

٢. انتشار المحبة والتسامح والتكاتف بين افراد المجتمع.

كما يقع على السلطة السياسية دورا مهما في المصادقة على الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق الانسان وان تعمل على ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي انفاذ القوانين والاجراءات الإدارية والقضائية واتاحة الفرصة الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون تميز لان كل تهميش واستبعاد يؤدي الى العدوانية والتعصب وهذا ما سعت الدولة اليه كمثال في قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ فحاولت ان توائم بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال ايقاف نسبة الاستقطاعات من رواتب الموظفين والبالغة ٣,٨% بموجب المادة (٢٧) من قانون الموازنة واحتساب خدمة للعقود المعينين بعد ٢٠٠٣/٤/٩ لاغراض العلاوة والترفيع والتقاعد , فضلا عن دفع الرواتب المدخرة الاسمي فقط للموظفين المحررين دفعة واحدة, وبالمقابل دعمت القطاع الخاص من خلال فرض ضرائب على المبيعات المستوردة باستثناء مفردات البطاقة التموينية تشجيعا للإنتاج المحلي من المنافسة حتى انها فرضت غرامات على استيراد التمور اي وضعت عقوبات جزائية رغبة منها في دعم الاقتصاد المحلي الذي يقود بالنتيجة الى تحقيق التعايش والاندماج بين ابناء الشعب وذلك لتحقيق العدالة هذا وقد

[١] د. حسان شفيق العاني ,المصدر السابق,ص٣٢.

خصص قانون الموازنة مبالغ مالية لإعمار مدينة الموصل بلغت نسبتها مئة وثمانون مليار دينار عراقي التي سيكون لها الاثر البالغ في تحقيق التعايش والاندماج وخاصة تعويض المتضررين.[١]

والسلطة السياسية من خلا ل اجهزتها المختلفة تعمل على تحقيق التسامح والتعايش الذي يقود الى تحقيق العيش المشترك ,ولما كانت اجهزة السلطة السياسية متنوعة فقد حاولنا بيان دور الدفاع المدني ومديرية شؤون العشائر في تعزيز التسامح واعمال العيش المشترك في مدينة الموصل من خلال فرعين وكما يأتي:

اولا: دور الدفاع المدني ترجع نشأة الدفاع المدني الى عام ١٩٤٥ لمواجهة الاثار الناجمة من الحرب العالمية الثانية , ويذهب البعض الى ان المقصود بالدفاع المدني بانه: ((تلك التدابير العملية المتنوعة التي تتخذ لحماية المدنيين اثناء الحروب والكوارث الطبيعية)) [٢].

كما عرفه اخرون:((ان الخطط او الانشطة او التدابير الطارئة التي تنظمها هيئات من المتطوعين المدنيين والسلطات المدنية لحماية الناس والممتلكات العامة والخاصة في الكوارث الطبيعية ,او الحرب او اي حالة طارئة اخرى ,تعرف باسم الدفاع المدني)) [٣] ,كما عرف بانه(: مجموعة من الوسائل الوقائية والعلاجية تقوم بها السلطات المختصة بقرارات واوامر تصدرها)[٤], وقد عرف المشرع العراقي الدفاع المدني في قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣ بانه:((جميع الاجراءات والتدابير التي تتخذها الاجهزة الرسمية والشعبية عدا القوات المسلحة لغرض تأمين الحماية للسكان والممتلكات العامة والخاصة وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن وادامة العمل والانتاج في ظروف السلم والحرب والكوارث المختلفة))[٥](*), كما عرفه المشرع المصري في قانون رقم (١٤٨) لعام ١٩٥٩بانه:((وقاية وتأمين سلامة المواصلات والمخابرات وضمان سير العمل باطراد وانتظام في المرافق العامة وصيانة

---

(١) ينظر: المواد (١٧,٢٧,٤٠) من قانون الموازنة الاتحادية العراقي لسنة ٢٠١٨.

(١) د. نبيل مصطفى ابراهيم ,الدفاع المدني وحماية حقوق الانسان ,مركز الدراسات والبحوث ,الرياض , ٢٠٠٨ ,ص٣٢.وبالمعنى نفسه ينظر تأسيس ومهام الدفاع المدني , متاح على الموقع www.civildefense.gov.lb.

(٣) ياسمين عدنان ,تعريف الدفاع المدني ,متاح على الموقع ,www.mawdoo3.com.

(٣) نقلا" عن صداع دحام طوكان الفهداوي ,اختصاصات رئيس الوحدة الادارية الاقليمية في العراق, ط١, العراق.٢٠٠٩ , ص١٢٠

(٥) ينظر: م(١،ف٣) من قانون الدفاع المدني العراقي لسنة ٢٠١٣.

(*) ويعد الدفاع المدني احدى التشكيلات المرتبطة بوكيل الوزارة لشؤون الامن الاتحادي ينظر م(٩/خامسا" ,ج) من قانون الدفاع المدني العراقي لسنة ٢٠١٣.

التحف الفنية والاثرية وحماية المباني والمنشآت والمشروعات العامة والخاصة من اخطار الغارات الجوية وغيرها من الاعمال الحربية))[١]. بينما تشريعات اخرى لم تعرف الدفاع المدني مثل قانون الدفاع المدني الاردني لسنة ١٩٩٩, **ومن خلال النظر الى هذه التعاريف يثور التساؤل الاتي هل سعى المشرع الى تحقيق التعايش بين هذا الجهاز وابناء المجتمع ؟ يلاحظ ان المشرع العراقي قد اتفق مع التعريف الثاني بتحقيق التعايش والتعاون ما بين فرق الدفاع المدني والجهات المدنية غير الرسمية. بينما المشرع المصري لم يشر الى ذلك من خلال تعريفه للدفاع المدني, واذا ما نظرنا الى الاسباب الموجبة التي دعت المشرع العراقي لتشريع قانون الدفاع المدني[٢] ,نلاحظ ان المشرع حاول اعمال التعايش من خلال التعاون بين فرق الدفاع المدني الرسمية والقطاعات الاخرى المدنية والرسمية.**

هذا وقد عرف المشرع العراقي في قانون الدفاع المدني رقم (٤٤)لسنة ٢٠١٣ فرق الدفاع المدني ب أنها:(تشكيلات الخدمات الرئيسية المعنية بإعمال الدفاع المدني وفرق الاطفاء والانقاذ والحماية الذاتية في المنشآت والمشاريع وفرق المتطوعين في المناطق السكنية التي تقوم بتنفيذ اعمال الدفاع المدني)[٣].

وقد عرفت نفس المادة من القانون اعلاه الانقاذ الخفيف بأنه:(الاعمال الميدانية التي ينفذها رجال الدفاع المدني باستخدام الاجهزة والمعدات الخفيفة لغرض انقاذ الاشخاص والممتلكات من تحت الانقاض بسبب الحوادث المختلفة) ,كما عرفت كذلك الانقاذ الثقيل بأنه: (الاعمال الميدانية التي تنفذها الاجهزة المعنية بأعمال الدفاع المدني والتي تتطلب استخدام الاجهزة والمعدات الثقيلة لغرض انقاذ الاشخاص والممتلكات من تحت الانقاض ممن لا يمكن انقاذهم باستخدام معدات الانقاذ الخفيف)[٤]واذا ما نظرنا الى م (١) من قانون الدفاع المدني العراقي والتي عرفت فرق الدفاع المدني نلاحظ سعي المشرع الحثيث في بيان التعايش ما بين الدفاع المدني كجهاز وافراد المجتمع الى جانب تحقيق التعايش مابين السلطة السياسية والافراد, حيث كما عرف الإسكان: (بأنه استقبال السكان الذين تقرر إخلاؤهم من المدن والمناطق المعرضة للخطر وتوفير وسائل العيش والإقامة لهم) [٥]ويبدو من خلال ما تقدم، أنّ

([١]) ينظر: م(١) من القانون المصري رقم (١٤٨) لسنة ١٩٥٩.
(١) ينظر: قانون الدفاع المدني العراقي رقم (٤٤)لسنة ٢٠١٣.
[٣] ينظر: م(١/ثالثا) من قانون الدفاع المدني العراقي رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٣.
(٣) ينظر: م ١(/الثانية عشر /الثالثة عشر) ,من قانون الدفاع المدني العراقي لسنة ٢٠١٣.
([٥]) ينظر: م(١/سابعاً) من قانون الدفاع المدني العراقي لسنة ٢٠١٤.

أنّ التعاريف أعلاه حساسة جداً نظراً لخطورة الأمر حيث يفترض بالدولة تفعيل مفاهيمها لمنع الأمراض والأوبئة الناجمة من بقاء الجثث تحت الأنقاض كما يساهم في إنقاذ أرواح الأبرياء قبل أن تزهق من تحت الأنقاض، وبتفعيل دور الدفاع المدني وتوفير مستلزمات قيامه بدوره يتحقيق أيضاً الثقة بهذه المؤسسة التي هي جزء من المؤسسة الأكبر (الدولة) مما يخلق تعايشاً أيضاً ما بين الأفراد والنظام السياسي. وهذا ينصرف إلى تعريف الإسكان كذلك إذ يتبين أنّ الإسكان هو واجب يقع على عاتق الدولة الذي يكون له دور مهم في تحقيق نوع من الطمأنينة لهؤلاء السكان من هول ما تعرضوا له أو كان يفترض تعرضهم له وبالتالي يحقق ثقة بالنظام السياسي ويخلق تعايشاً ما بين الأفراد والنظام السياسي (الدولة) الذي يقود حتماً إلى العيش المشترك ما بين الحكّام والمحكومين.

أما الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الدفاع المدني فتتمثل بما يأتي [1]:

١- تأمين الحماية اللازمة للطاقات والموارد البشرية والمادية والتقليل من حجم الخسائر في الأرواح والممتلكات العامة الخاصة عن طريق التخطيط المسبق للأمر.

٢- رفع الروح المعنوية للسكان في ظروف السلم والحرب والكوارث المختلفة.

كما بيّن المشرّع العراقي أهم أعمال الدفاع المدني وتدور ما بين تدريب وتوعية المواطنين لتجنب أضرار الحرب والكوارث والتخطيط المسبق لتأمين الحماية للسكان والمنشآت الحيوية إلى جانب الاستعداد لإخلاء المدن من السكان بالتعاون مع الجهات التي يخصها الأمر. فضلاً عن إغاثة المنكوبين وإخماد الحرائق وتطهيرها من مسببات التلوث إلى جانب إعداد الخطط اللازمة للسيطرة على توزيع الطاقة الكهربائية في الحالات التي تستدعي ذلك. وهذا ما سلكه المشرّع الأردني والمصري، إلّا أنهما لم يشيرا إلى إجراء إعداد الخطط اللازمة لتوزيع الطاقة الكهربائية وهذا التنظيم يُحسب لصالح المشرّع العراقي [2].

ويبدو من خلال ما تقدّم الدور البارز للدفاع المدني في تحقيق التعايش ما بين الأفراد ومؤسسات الدولة، عن طريق إغاثتهم والتخطيط المسبق لحمايتهم.

ومن خلال النظر إلى تشكيل لجان المحافظات التي أشار إليها المشرّع العراقي في قانون الدفاع المدني يلاحظ الدور الكبير الذي أعطاه للمحافظ في المساهمة في إعداد الخطط

---

(1) ينظر: م(٢) من قانون الدفاع المدني العراقي لسنة ٢٠١٤. وبالمعنى نفسه ينظر: د. نبيل مصطفى إبراهيم، المصدر السابق، ص٣١.

(2) د. نبيل مصطفى، المصدر السابق، ص٣١، ٣٢. ينظر: م م(٣) من قانون الدفاع المدني العراقي رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٤. ينظر قانون الدفاع المدني الأردني رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩.

والقيادة والإشراف الميداني وإصدار الأوامر لفِرق الدفاع المدني للإسراع لمواجهة ومعالجة الكوارث وتقديم الإسناد المتبادل مع المحافظات المجاورة [١].

ويفهم من ذلك أنّ هذا القانون قد نصّ على تحقيق التعاون فيما بين المحافظات أي أنه يدعو إلى التعايش عن طريق الإسناد ما بين فِرق الدفاع المدني في المنطقة المنكوبة وغيرها من الفِرق التابعة لمحافظات أخرى. كما أنّ إعطاء دور للمحافظ في الإشراف والمتابعة بل وحتى ممارسة الصلاحيات الانضباطية دليل على قيام السلطة السياسية على تحقيق العيش المشترك من خلال المشاركة في اتخاذ القرار والتوجيه التي منحت للمحافظ. وحيث أنّ تنفيذ السياسة العامة من قِبَل المحافظ يعد من الاختصاصات ذات الأثر الخطير جداً، فهو منفذ للمشاريع والسياسات التخطيطية الوطنية التي تصنعها السلطة السياسية وبالتالي يتوقف فشل أو نجاح السياسة العامة للدولة على حُسن استعمال المحافظين لهذه الصلاحية .

لكن ما يُلاحظ على قانون الدفاع المدني لم يخوّل المحافظ صلاحية إحضار أي فئة من المواطنين تكون أعمالها ضرورية في الحالات الطارئة كالأطباء وأصحاب المواد الغذائية. وهذا ما سار عليه المشرّع الأردني. بينما قانون الدفاع المدني الملغي رقم (٥) لسنة ١٩٦٢ كان قد أعطى الحق للمحافظ في إحضار أي شخص يكون حضوره ضرورياً من أجل المساعدة لمواجهة الظرف الطارئ [٢] [*]. وهذا أمر إذا منح للمحافظ سيساعد ويسهّل مهمة المحافظ في تحقيق السياسية العامة للدولة المتمثلة بمواجهة الحالة الطارئة بأقل خسائر فكلما سعت الدولة على تخفيف حجم الخسائر المادية كلما ساعدها ذلك في توجيه نفقاتها إلى مشاريع أخرى انسانية تساهم في تحقيق العيش المشترك بين أبناء المحافظة لذلك ندعو المشرّع إلى تعديل قانون الدفاع المدني ومنح المحافظ بوصفه جهة تنفيذية صلاحية إحضار أي شخص أو أي فئة من المواطنين مهما كان جنسه أو لغته أو دينه للمساعدة في مواجهة الظرف الطارئ من أجل إكمال مفهوم العيش المشترك في كل الظروف (السرّاء والضرّاء).

---

(١) ينظر: م(١٠) من قانون الدفاع المدني العراقي.

(٢) صداع دحام طوكان الفهداوي، اختصاصات رئيس الوحدة الإدارية الإقليمية في العراق، ط١، العراق، ٢٠٠٩، ص١٢١.

(*) هذا وقد منح المشرّع الأردني المحافظ هذه الصلاحية بموجب م(١٨/أ)، وتجدر الإشارة بهذا الخصوص بأنّ فِرق الدفاع المدني في بريطانيا تكون مسؤولة مباشرةً أمام المجلس المحلي ولا تتبع الحكومة المركزية وهذا يرجع لظروف نشأتها التاريخية، إذا استنبطت منذ نشأتها بالهيئات المحلية دون الحكومة المركزية. ينظر: د. سامي حسن نجم عبدالله، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في العراق والدول المقارنة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٦٨.

ولا يفوتنا الإشارة إلى نقطة مهمة وهي مسألة تعرّض المدينة للكارثة بسبب الأعمال الإرهابية كما حدث مع مدينة الموصل عندما أُعلنت بأنها منكوبة من جرّاء العمليات الإرهابية، وبالتالي تعرّض جميع آليات ومعدات وأجهزة الدفاع المدني التابع للمدينة للفقد أو التلف أو السرقة وهذا أضعف من سرعة الاستجابة لمواجهة الظرف الطارئ الذي تواجهه المدينة من قِبَل فِرق الدفاع المدني. والسؤال الذي يُثار لماذا اكتفى قانون الدفاع المدني بالإشارة إلى تخصيص الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة اعتماداً في ميزانيتها بعنوان الدفاع المدني [*] ألَم يكن من المفترض النص على وضع ميزانية استثنائية للمحافظة كونها منكوبة خارج إطار الموازنة العامة، فضلاً عن النص على مناقشة الاعتمادات المالية لتنفيذ خطة الدفاع المدني سنوياً بما يحقق أهداف الدفاع المدني. مما يقودنا إلى تساؤل آخر ومدينة الموصل تدخل عامها الثاني بعد إعلانها مدينة منكوبة أين يقع الإسناد الذي أشارت إليه م(١٠/ف هـ) من قانون الدفاع المدني الواجب توافره من السلطة المركزية وباقي المحافظات لإمداد فِرق الدفاع المدني في المحافظات المجاورة إلى جانب استخدام معداتها بصورة استثنائية من أجل تحقيق هدف الدفاع المدني في تقليل حجم الخسائر وتخفيف معاناة المحتجزين تحت الأنقاض بانتشالهم بأسرع وقت ورفع الجثث لتجنب الأمراض والأوبئة. لهذا ندعو السلطة المركزية بتفعيل قانون الدفاع المدني وتفعيل التعايش ما بين فِرق المحافظات على الأقل أثناء الظروف الطارئة وعجز فِرق المحافظة عن مواجهة الحدث الكارثي لأسباب خارج قدراتها وإمكانياتها. ودعوة باقي الفِرق إلى إسناد الدفاع المدني في مدينة الموصل.

ثانيا": دور مديرية شؤون العشائر تعد مديرية شؤون العشائر احدى الهيئات التابعة لوزارة الداخلية والتي تلعب دورا "مهما في تحقيق التعايش والوحدة بين ابناء الشعب ودعم سلطة الدولة ,وقد نص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على:(تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية, وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون ,وتعزز قيمها الانسانية النبيلة ,بما يساهم في تطوير المجتمع ,وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان) [١] وتنفيذا له صدر قانون وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦ ليجعل مديرية شؤون العشائر تكون تابعة لوكالة الوزارة لشؤون الامن الاتحادي وقد شكلت بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٩

[*] علماً أنّ المشرّع الأردني عالج هذه المسألة ونظمّها حيث دعى إلى مناقشة الاعتمادات المالية لتنفيذ خطة الدفاع المدني إلى جانب السماح للمحافظ بمنح مكافآت للمتطوعين في فِرق الدفاع المدني على ما يقومون به من أعمال. ينظر: م(٨/ أ/ فقرة (٧، ٨)، ب/ فقرة (٢)) من قانون الدفاع المدني الأردني لسنة ١٩٩٩، المعدّل.

[١] ينظر: م(٤٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

,حيث يمارس مقر الوكالة القيادة والسيطرة على كافة المفاصل من خلال غرفة عمليات تتيسر فيها كافة المستلزمات المطلوبة وعلى كافة المستويات مثل المخافر الحدودية ومراكز الدفاع المدني والمنافذ الحدودية ومديريات قوى حماية المنشآت الحيوية ومديرية شؤون العشائر.[١]

ويبدو مما تقدم ان مديرية شؤن العشائر هي احدى الاجهزة المشكلة بصورة رسمية من قبل وزارة الداخلية تعمل على تحقيق اهداف الوزارة التي يأتي في مقدمتها تحقيق الامن والسلم المجتمعي بين ابناء المجتمع مهما كانت اختلافاتهم.

ومن خلال الاطلاع على قانون وزارة الداخلية فأن تشكيلات الوزارة المختلفة والتي من ضمنها مديرية شؤون العشائر تجمعها قيم مشتركة تمل بهديها وتتمثل بما يأتي:[٢]

١-عدم التمييز بين الافراد مهما كان دينهم او عرقهم او لونهم.

٢- احترام الاعراف والتقاليد الاجتماعية بأكملها.

٣- تعزيز روح العمل الجماعي.

٤-ان تكون السمة المميزة للعمل هي الامانة ,المحاسبة ,الشفافية.

٥-تأكيدهم على حماية البيئة بالوقاية قبل العلاج.

ان نظرة سريعة لهذه القيم يؤكد عمق واهمية الدور الذي تمارسه مديرية شؤون العشائر في دعم وتعزيز العيش المشترك بين الافراد مهما اختلفوا ,والذي سيظهر ماثلا من خلال النشاطات المستمرة التي تؤديها مديرية شؤون العشائر.

وان نشاط هذه المديرية يتمثل بما يأتي:[٣]

١- دورها في لم الشمل.

٢- دورها في مجال تعزيز التعايش المجتمعي والمصالحة الاجتماعية بعد احداث داعش. والالتزام بالمبادئ العشائرية الاصلية ,ورفض التصرفات السلبية

٣- دورها في الحفاظ على السلم المجتمعي والحد من انتشار السلاح, من خلال عقدها العديد من المؤتمرات التي تؤكد على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة.

---

[١] ينظر: م(٩) قانون وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦.

[٢] ينظر: قانون وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦.

[٣] ينظر: الاعرجي يأمر منتسبي وزارة الداخلية بإقامة شكوى ضد من يطالبهم عشائريا مقال منشور في ٢٠١٨/٣/١ على الموقع www.ipbabylon.com.وبالمعنى نفسه ينظر: كربلاء تعقد مؤتمرا" للسلم الاهلي منشور في ٢١/مايو /٢٠١٧على الموقع www.imn.ig.

٤- دورها في الحفاظ على وحدة الدولة ودعم سلطتها من خلال نبذ الفرقة وحل النزاعات العشائرية بالطرق السلمية وتهذيب الاعراف العشائرية بما يتوافق مع الشرع والقانون.

ومن اهم الممارسات الفعلية التي قامت بها المديرية المشاركة في احتفالات نوروز داخل مدينة الموصل بحضور مختلف مكونات الشعب الموصلي المتنوعة , حيث تمت اضاءة شعلة نوروز من داخل المدينة تأكيدا على التعايش بين مختلف اطياف الشعب.ليثبت للجميع ان مدينة المكونات المختلفة وماضية للعيش بسلام وتسامح واستقرار.[١]فضلا عن الالتقاء بشيوخ العشائر ومناقشة الامور العشائرية والتأكيد على دور العشيرة في حفظ السلم المجتمعي من خلال تثقيف ابناء العشيرة بالتعاون مع القوات الامنية وتقديم المعلومات الاستخبارية لدعم الاجهزة الامنية والحفاظ على امن المجتمع الموصلي من كل شخص تسول له نفسه المساس بأمن مدينتنا.الى جانب قيام المديرية بألقاء المحاضرات التثقيفية التوعوية على طلبة كلية الحقوق في جامعة الموصل التي تدعو الى الحد من بعض التصرفات السلبية ومخاطرها مثل تناول المشروبات الكحولية وظاهرة تعاطي الخدرات وظاهرة التحرش بالفتيات التي لا تمت الى مجتمعنا بصلة[٢].

ويبدو مما تقدم اهمية دور مديرية شؤون العشائر لذا ندعو الى التعاون المتبادل بين مؤسسات الدولة ومديرية شؤون العشائر وخاصة المدارس والجامعات.

الخاتمة:

ومن خلال عرضنا للموضوع توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات نبينها كما يأتي:

اولاً:النتائج

١-ان التسامح والعيش المشترك وجد اساسه في الشرائع الدينية ومن ثم كان للفلاسفة والمفكرين دور في بيان معناه الى جانب الاساس القانوني المتمثل بالمواثيق الدولية ودساتير الدول.

٢-كما ان التسامح يعد وسيلة لتحقيق العيش المشترك بين الجمعات البشرية المتنوعة داخل اقليم الدولة ذاتها.

٣-ان العناصر التي تتكون منها الدولة تلعب دورا مهما في تحقيق التسامح والعيش المشترك سواء من حيث دور عنصر الشعب او دور النظام السياسي داخل الدولة.مما يتطلب الامر

[١] موقع مديرية شؤون عشائر نينوى الرسمي www.fcebook.com.
[٢] موقع مديرية شؤون العشائر, المصدر السابق.

تغذية العوامل التي تساهم بفاعلية في تعزيز التسامح والعيش المشترك الذي يعزز وحدة الشعب واستمرار تواصله فضلا عن الدور الذي تقوم به الدولة من خلال عمل وزارة الداخلية عبر مديرياتها في محافظة نينوى مثل تشكيل مديرية شؤون العشائر ودور مديرية الدفاع المدني من خلال وضع خطة وطنية شاملة للمواجهة السريعة للأثار المترتبة على الكوارث او الازمات ,وسعيه الى تحقيق التعايش بين مؤسسات الدولة والافراد لمواجهة الكارثة.

٤- ان عدم تقديم الدعم والاسناد اللازمين من قبل اللجنة العليا للدفاع المدني من خلال توجيهها لقطاعات الدفاع المدني في باقي المحافظات لدعم مديرية الدفاع المدني في الموصل اخر من عمليات انقاذ المدنيين وانتشال الجثث في الوقت المناسب الامر الذي يقود الى القول انا اللجنة العلية للدفاع المدني اضعفت من دورها في تحقيق التعايش بين مؤسسات الدولة والذي ينعكس بشكل سلبي على مدينة الموصل.

٥- ان ضعف سلطة الدول من مشاكل متعلقة بشرعيتها ستنتقل وتؤثر على عمل ودور العشائر في المصالحة والتعايش بين ابناء اي محافظة عراقية ومنها مدينة الموصل.

ثانياً :التوصيات

١- بإمكان الدولة باعتبارها اكبر مؤسسة اجتماعية تملك من الامكانيات والقدرات ما يؤهلها في تعزيز وتحقيق قيم التسامح والتعايش المشترك. من خلال توجيه المشرع لسن القوانين اللازمة لذلك وتوجيه الاعلام والخطاب الديني باتجاه تعزيز مفاهيم العيش المشترك.

٢- ضرورة تعديل بعض نصوص الدستور التي تضمنها كالمادة (٣) م (٤) م(٧) م (٩) منه لان هذه النصوص لا تخدم وحدة النسيج المجتمعي فلا توجد دولة في العالم ينحدر سكانها من سلالة او عرق واحد اما التعدد فهي سمة من سمات المجتمعات البشرية بسبب الهجرات التي حدثت في التاريخ ,فأدراجها بهذا الشكل يخرجها عن مفهومها السليم. وبالتالي تكون ذات اثار سلبية على مدينة الموصل نظرا للتنوع المجتمعي فيها.

٣- ضرورة المحافظة على هوية اللغة الجامعة لأبناء الشعب للحفاظ على وسيلة التواصل فيما بينهم ومن ثم ان ما يتم تحقيقه على المستوى الوطني سيعزز التعايش على المستوى المحلي من خلال اثاره الايجابية لصالح العيش المشترك في مدينة الموصل.

٤- معالجة الثغرات التي وردت في قانون الدفاع المدني المعد لمواجهة الازمات والكوارث والاخذ بالحلول الواردة في اقرانه من القوانين في الدول محل المقارنة. لتقوية دور فرق الدفاع المدني داخل مدينة الموصل.

٥- تحديد وظيفة العشيرة مع ما ينسجم من التغيرات السياسية على الساحة العراقية او في مدينة الموصل من خلال نبذ الطائفية ودعم سلطة الدولة وتحويل اعرافها الى قوانين ودمجها مع قوانين الدولة للوصول لمرحلة الاندماج والتطابق مع قوانين الدولة وصولا الى تحقيق المصالحة والتعايش المجتمعي. وتحقيق التعاون المتبادل بينها وبين مؤسسات الدولة المختلفة.

٦- لما كان المحافظ لا يملك صلاحية احضار أي شخص للمساعدة في مواجهة الظرف الطارئ رغم ضرورة الأمر لذلك ندعو المشرع إلى تعديل قانون الدفاع المدني ومنح المحافظ بوصفه جهة تنفيذية صلاحية احضار أي شخص مهما كان جنسه أو لغته أو دينه من اجل اعمال مفهوم العيش المشترك في كل الظروف.

المصادر

اولا: الكتب والمعاجم

١. ابو الفتوح عثمان ابن جني ,الخصائص ,ج١,تحقيق عبد الحكيم محمد ,المكتبة الوقفية ,(ب-ت).
٢. د. ابراهيم عبد العزيز شيحا ,النظم السياسية الدول والحكومات ,منشأة المعارف ,الاسكندرية ,٢٠٠٦.
٣. د. حسان شفيق العاني ,الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ,بغداد ,١٩٩١.
٤. د. سامي حسن نجم عبدالله، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في العراق والدول المقارنة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٤.
٥. د. سيف راشد الجابري ,دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري ,ط١ ,دبي ,٢٠٠٨.
٦. د. صفوت علي صالح ,محاضرات في علم اللغة العام ,٢٠١٤,(ب-م) .
٧. د. عبد العزيز التويجري ,الاسلام والتعايش بين الاديان في افق القرن ٢١ومنشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ,ط٢,الرباط ,٢٠١٥ .
٨. د. عبد العزيز عثمان التويجري, الاسلام والتعايش بين الاديان في افق القرن ٢١,منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ,ط٢ ,الرباط ٢٠١٥.
٩. د. عبد الكريم علوان ,النظم السياسية والقانون السياسي ,دار الثقافة للنشر ,عمان ,٦٠٠٦.
١٠. د.عبد الغني بسيوني عبدالله ,النظم السياسية ,الدار الجامعية ,بيروت ,١٩٨٤ .
١١. د. ندى عبد المجيد الانصاري ,سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق ,الندوة العلمية لجامعة بغداد ,٢٠١٠.
١٢. صداع دحام طوكان الفهداوي ,اختصاصات رئيس الوحدة الادارية الاقليمية في العراق, ط١, العراق.٢٠٠٩.
١٣. عبد الحسين شعبان ,في مفهوم التسامح واشكالاته ,الشبكة العربية للتسامح, مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ,٢٠٠٨.
١٤. د. علي الصاوي ,القاموس البرلماني العربي ,الهيئة المصرية العامة للكتاب ,القاهرة ,٢٠١٣,ص١٣٤.
١٥. لي هوك اغوان , ليو سيرياديناتا,اللغة والقومية والتنمية في جنوب شرق اسيا ,ترجمة ياسر شعبان ,ابوظبي, ٢٠١١.
١٦. محمد حسن محمد المزين ,دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم ,رسالة ماجستير ,كلية التربية, غزة ,فلسطين ,٢٠٠٩.
١٧. مجمع اللغة العربية ,المعجم الوسيط ,دار احياء التراث العربي,ج٢,القاهرة .
١٨. مجمع اللغة العربية ,المعجم الوسيط ,مكتبة الشروق ,ط٤ ,٢٠٠٤ .

ثانيا: المواثيق والاعلانات الدولية:

١. الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨.

٢. اعلان مبادئ بشأن التسامح لسنة ١٩٩٥.

ثالثا: الدساتير:

١. الدستور الكندي لسنة ١٨٦٧.
٢. القانون الاساسي العراقي لسنه ١٩٢٥.
٣. الدستور الهندي لسنه ١٩٤٩.
٤. دستور الأردن لسنه ١٩٥٢.
٥. دستور جمهوريّة العراق لسنة ٢٠٠٥.
٦. دستور مصر لسنه ٢٠١٤.

رابعا: القوانين:

١. القانون المصري رقم (١٤٨) لسنة ١٩٥٩.
٢. قانون الدفاع المدني الأردني رقم (١٨) لسنة ١٩٩٩،المعدل.
٣. قانون الدفاع المدني العراقي رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣.
٤. قانون وزراة الداخية رقم (٢٠) لسنة٢٠١٦.
٥. قانون الموازنة الاتحادية العراقي لسنة ٢٠١٨ .
٦. قانون المحكمة الاتحادية العليا العراقي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ المعدل.

خامسا: المجلات:

١. د. علي عباس مراد ,فاتن محمد رزاق ,التسامح في بعض الحضارات القديمة, مجلة السياسة الدولية,العدد٢٢,سنة ٢٠١٢.العراق.
٢. صبحي افندي الكبيسي ,عبدالله حسن الحديثي ,الوسائل الاقتصادية في التعايش مع غير المسلمين في الفقه الاسلامي ,مجلة مداد الاداب ,العدد ٣.

سادسا: القرارات:

١. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٦/٥٥ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨١,اعلان بشأن القضاء على جميع اشكال التعصب والتميز القائمين على اساس الدين او المعتقد.
٢. قرار الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة ,رقم ٢٢/٥٣ في تشرين الثاني /١٩٩٨.

سابعا: المؤتمرات:

١. المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز ,وكره الاجانب ,وما يتصل بذلك من تعصب ,٢٠٠١/٩/٨.

ثامنا: المصادر المأخوذة من الشبكة العالمية الانترنت:

١. الاعرجي يأمر منتسبي وزارة الداخلية بإقامة شكوى ضد من يطالبهم عشائريا مقال منشور في ٢٠١٨/٣/١ على الموقع www.ipbabylon.com.
٢. التسامح والحرية وحقوق الانسان ,مقال متاح على الموقعwww.arab-csr.org..
٣. د. نبيل مصطفى ابراهيم ,الدفاع المدني وحماية حقوق الانسان ,مركز الدراسات والبحوث ,الرياض , ٢٠٠٨
٤. د. نورة صالح ,اللغة والهوية ,بحث منشور على الموقع www.alarabiahconfernce.org.
٥. سميحة ناصر خليف ,عدد اللغات في الصين ,مقال منشور في ٢٠١٧/١٢/٢٦ على الموقع www.mawdoo3.com.
٦. صبرينة مزياني ,علاقة اللغة بالمجتمع واشكالية التواصل اللغوي في المجتمع ,بحث منشور على الموقع www.democraticac.de.
٧. عبد السلام حمود غالب ,اثر الحوار في التعايش مع الاخر ,الحوار المتمدن ,متاح على الموقعwww.ahewar.org..
٨. كربلاء تعقد مؤتمرا" للسلم الاهلي منشور في ٢١/مايو /٢٠١٧على الموقع www.imn.ig.
٩. معجم المعاني الجامع ,تاريخ الزيارة٢٠١٨/٣/١٨ متاح على الموقع www.almaany.com.
١٠. مفهوم العيش ومفهوم التعايش مقال متاح على الموقع www.azyad.word press.com..
١١. موقع مديرية شؤون عشائر نينوى الرسمي www.fcebook.com.
١٢. نقلا عن ياسمين عدنان ,تعريف الدفاع المدني ,متاح على الموقع ,www.mawdoo3.com.